الشارقة SHARJAH

إدارة الثروات البشرية في عالم مأزوم: تقرير حول كيفية المحافظة على الثروات وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية

مشروع بحثي

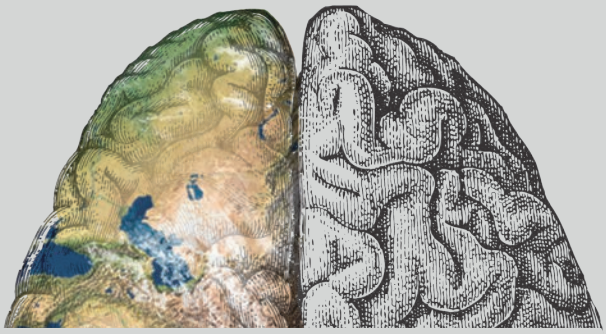

موارد **اليوم** .. ثروات **الغد**

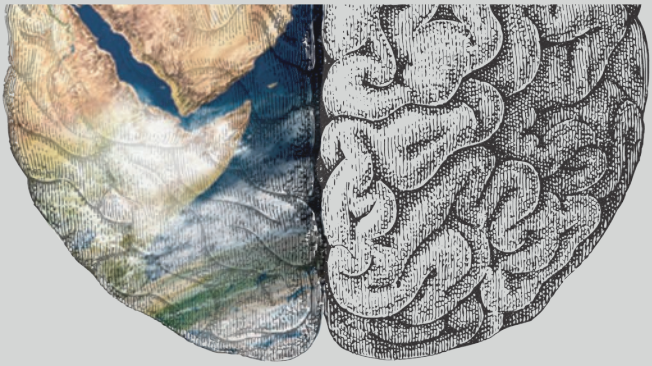

المكتب الإعلامي لحكومة الشارقة

بالتعاون مع مؤسسة ترينذز للبحوث والاستشارات

إدارة الثروات البشرية في عالم مأزوم: تقرير حول كيفية المحافظة على الثروات وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية

إعداد
قسم الدراسات الاقتصادية، ترينذز للبحوث والاستشارات

مشروع بحثي مقدم إلى
المكتب الإعلامي لحكومة الشارقة

الفهرس

المقدمة	7
إدارة الثروات الاقتصادية، مدخل تحليلي	11
كيف تتأثر الثروات البشرية بالأزمات الاقتصادية الدولية	19
تجارب دولية رائدة في إدارة الثروات البشرية	27
دراسة حالة رأس المال البشري في دولة الإمارات في ظل الأزمات الاقتصادية الدولية	39
توصيات تنفيذية لآليات المحافظة على الثروات البشرية وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية	47
خاتمة الدراسة	51
مراجع الدراسة	53

المقدمة

في عالم يموج بالأزمات والتحديات الاقتصادية، يعاني رأس المال البشري، باعتباره أحد عناصر الإنتاج المادي، من هذه التحديات أكثر من غيره. فكل أزمة تُلِمُّ بالنشاط الاقتصادي - محلياً أو دولياً - تنعكس على دور العنصر البشري في عمليات الإنتاج المختلفة، كما تؤثر في حظوظه من ناتج هذه العمليات. وبينما تُقاس الأزمات الاقتصادية ببعض المؤشرات المالية والنقدية، فإن تأثر رأس المال البشري والثروات الإنسانية بهذه الأزمات لا يمكن حصره، أو حتى إخضاعه للقياس المادي فحسب؛ إذ إن الأبعاد النفسية والمعنوية للأزمات الاقتصادية قد تتفوق في حِدَّتها على باقي التداعيات التي يمكن قياسها. وما تأثيرات وتداعيات أزمة كوفيد 19 على الثروات البشرية في العالم ببعيدة عن ذلك.

ولعل تنوع التداعيات التي بات يعاني منها رأس المال البشري، لا سيّما في غمار الأزمات الاقتصادية، تجعل من عملية إدارة ثروات الأمم من البشر ذات أهمية خاصة، وتتزايد مع الزمن، ومع تطور وتعمق وتشابك الأزمات الاقتصادية الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن هذا التقرير - حول إدارة الثروات البشرية في عالم مأزوم - لا يستهدف فحسب أن يضع تقريراً علمياً واستشرافياً حول كيفية المحافظة على الثروات وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على حالة الاقتصاد الإماراتي بالتَّعلُّم من التجارب الدولية، بل إنه يحاول أيضاً الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي سيتضمنه هذا التقرير البحثي ويتصدى للإجابة عنه، وهو: كيف يمكن إدارة الثروات البشرية والمحافظة عليها وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية عموماً، والإماراتية على وجه الخصوص؟ ويتفرع هذا السؤال البحثي إلى عدة أسئلة فرعية، تتصدى هذه الدراسة للإجابة عنها، وهي كما يلي:

- ما هي نوعية الثروات المستهدفة بالحفاظ والتنمية؟ وما هي مكانة الثروات البشرية الإماراتية ضمن الثروات البشرية في الاقتصاد الحديث؟
- ما هي أبرز الدروس في التجارب الدولية المتميزة التي يمكن التَّعلُّم منها والبناء عليها في تنمية رأس المال البشري؟ وما هي ملامح التجربة الإماراتية في الحفاظ على رأس المال البشري وتنميته؟
- ما هي أهم التحديات التي يبرزها السياق الاقتصادي الدولي الراهن؟ وما هي التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي؟ وكيف ستؤثر هذه التوقعات على آليات إدارة الثروات البشرية والحفاظ عليها وبدائل تنميتها؟
- ما هي التوصيات العامة والمتخصصة التي يمكن تقديمها لصناع القرار في الجهات المنوط بها إدارة الثروات الاقتصادية؟

وأياً ما كان الأمر، فإن هذا التقرير سيعمل على تحليل السياق الدولي الراهن لإدارة الثروات البشرية، من خلال عرض أهم مؤشراتها الدولية، ثم يحاول استشراف التوقعات المستقبلية له، بهدف الإجابة

عن كل الأسئلة السابقة، بطريقة علمية ومنهجية منضبطة، تلائم طبيعة متغيرات التقرير. كما أنه في ضوء الأسئلة البحثية التي سيتصدى لها التقرير، فسوف يشتمل على المحاور الآتية:

- يركز التقرير في الجزء الأول على التعريف الاقتصادي للثروات البشرية، مع التفرع لرأس المال البشري، وأثر التعليم والتدريب على تنميته.
- ويتناول الجزء الثاني الإجابة عن سؤال حول كيف تتأثر الثروات البشرية بالأزمات الاقتصادية الدولية، وما هي أبرز قنوات التأثير الحالية.
- ويتصدى الجزء الثالث من الدراسة لعرض تجارب دولية رائدة في إدارة الثروات البشرية، للاستفادة منها في تحليل التجربة الإماراتية في المحافظة على الثروات البشرية الوطنية.
- ويتناول هذا الجزء من التقرير دراسة حالة رأس المال البشري في الإمارات بطريقة دولية، مقارنةً بالمؤشرات المرتبطة برأس المال البشري التي تنشرها التقارير الدولية.
- ويتناول الجزء الأخير من التقرير عرض أهم التوصيات التنفيذية على الأجلين القصير والطويل لآليات المحافظة على الثروات البشرية، وتنميتها إماراتياً، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

وفيما يخص المنهجية المُتبعة في التقرير، فإنه يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء البيانات المتاحة حول المتغيرات محل الدراسة. ولبناء مقترحات تنفيذية لتنمية آليات إدارة رأس المال البشري، فقد اعتمد التقرير أيضاً على المنهج الاستنباطي؛ لاستنباط وتحديد مرئياته لكيفية المحافظة على الثروات البشرية، ولآليات تنميتها في سياق دولي مأزوم اقتصادياً. أمّا بالنسبة لمصادر البيانات الرئيسية، فقد تم الاعتماد على ما تتيحه منصات وقواعد البيانات للجهات الإحصائية المحلية، أو النفاذ للإحصاءات الدولية للدول والمنظمات المختلفة ذات الصلة بمتغيرات التقرير، وذلك لبناء صورة كلية دقيقة عن المتغيرات المختلفة، والعلاقات القائمة بينها، وتوقعات هذه العلاقات مستقبلاً.

إدارة الثروات الاقتصادية، مدخل تحليلي

يسعى هذا الجزء من التقرير البحثي إلى وضع إطار نظري وتحليلي مختصر حول عملية إدارة الثروات الاقتصادية، وذلك عبر التصدي لتعريف الثروات الاقتصادية، وعرض أبرز أنواعها وخصائصها المختلفة، ويحاول توضيح ما إذا كانت توجد فروق جوهرية بين أهداف إدارة الثروات والمحافظة عليها وأهداف تنميتها. كما يتناول إطاراً عاماً حول الآليات الحديثة والمتطورة لإدارة الثروات العامة والخاصة، وبدائل المحافظة عليها في واقع الاقتصادات الحديثة، مع التركيز على آليات إدارة الثروات العامة، وبالأخص الثروات البشرية.

2.1 الثروات الاقتصادية: وقفة مع المفهوم

يمكن النظر إلى الثروات الاقتصادية كمفهوم اقتصادي من عدة زوايا، وذلك حسب الطبيعة التي تكتسبها هذه الثروات. فمن الممكن القول إن المفهوم الواسع للثروات الاقتصادية يعني أنها تمثل كافة الأصول التي لها قيم نفعية استعمالية في حد ذاتها، أو التي لها قيم استبدالية في أسواق تبادلها في المجتمعات الحديثة. فالمفهوم هنا يقوم على عنصر المنفعة من حيازة الثروة أو من تبادلها في الأسواق المختلفة.

لكن هناك أيضاً من يُعرِّف الثروة بمفهوم أضيق نوعاً ما؛ إذ يمكن تعريف الثروات بأنها قيمة جميع الأصول ذات القيمة المملوكة لشخص، أو مجتمع، أو شركة، أو دولةٍ ما، في وقت معين. ووفق هذا التعريف، يتم تحديد الثروة من خلال أخذ القيمة السوقية الإجمالية لجميع الأصول المادية وغير الملموسة المملوكة، ثم طرح جميع الديون. كما يشير هذا التعريف إلى أن الثروة – ببساطة - هي عبارة عن تراكم الموارد الشحيحة والنادرة ندرة اقتصادية.

ومن المعروف أن ثروة الأمم تعتبر مخزوناً وليس تدفقاً. ولذلك، فإن الدولة التي لديها أعلى تدفق للناتج المحلي الإجمالي في عام معين ليست بالضرورة أغنى دولة. أمّا أغنى دولة فهي التي لديها أعلى مخزون من رأس المال، سواء كان موهوباً طبيعياً أو متراكماً، مما يعني ضمناً إمكانات أعلى للدخل والاستهلاك في المستقبل. كما أن التركيز على الثروة والتغيرات التي تحصل فيها من شأنه أن يؤدي إلى الاهتمام بالاستثمار في الأصول المهمة، وزيادة الاهتمام بالاستدامة[1].

وأياً ما كانت الزاوية التي يُنظر من خلالها إلى الثروات الاقتصادية، فإن الثروة البشرية تدخل بالطبع في المفهوم الواسع للثروات. كما أن البعض يراها تمثل أهم مورد في أي اقتصاد أو منظمة، باعتبارها هي رأس المال البشري. ورأس المال البشري - وفقاً لذلك - يمثل المعرفة الجماعية، والسمات والمهارات والخبرة، وصحة القوة العاملة. كما يشير مصطلح رأس المال البشري إلى القيمة الاقتصادية لخبرة العامل ومهاراته. وفي بيئة الأعمال، يشمل رأس المال البشري أيضا أصولاً وثروات

بمفهومها الواسع، مثل التعليم والتدريب والذكاء والمهارات، وأشياء أخرى يقدرها أصحاب العمل، مثل الولاء والالتزام بالمواعيد[2].

ويتكون رأس المال البشري، وفق تعريف البنك الدولي، من المعرفة والمهارات والصحة، التي يستثمرها الناس ويراكمونها طوال حياتهم، وهو ما يمكنهم من تحقيق إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع. كما أن الاستثمار في البشر، من خلال التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات، يساعد على تنمية رأس المال البشري، وهذا أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع، وخلق مجتمعات أكثر شمولاً[3].

2.2 خصائص الثروات الاقتصادية ووسائل قياسها:

وللثروات بمفهومها الواسع خصائص عديدة، فهي مثلاً لها طبيعة مادية أو معنوية، فالأصول المادية تختلف عن ثروة رأس المال البشري. والثروات كذلك تتسم بالتراكمية، أي أن للوقت دوراً في تنمية هذه الثروة. وهذه الطبيعة التراكمية هي التي توضح الفرق الجوهري بين الدخل والثروة؛ فالدخل يمثل التدفق في الأصول، أمّا الثاني – أي الثروة - فهو يقيس الرصيد المتراكم، إذ إن الثروة تقيس كمية السلع الاقتصادية القيمة التي تم تجميعها في وقت معين.

وللثروات أيضا خاصية مميزة، وهي أنها قابلة للاستبدال في الأسواق، إذ إن المنفعة يمكن مبادلتها في الأسواق بطرق تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة. كما أن للثروات قابلية للقياس والمقارنة. ولقد اختلفت مقاييس الثروة بمرور الوقت بين المجتمعات. وفي المجتمع الحديث، يُعَدُّ المال أكثر الوسائل شيوعاً لقياس الثروة. وهو يوفر قاسماً مشتركاً مناسباً للمقارنة بين الثروات على اختلاف أنواعها وخصائصها. وبالإضافة لذلك، يمكن استخدام الأرض وحتى الماشية (الأصول الحيوية) لقياس الثروة وتقييمها. ففي بعض المجتمعات، نجد أن مَزارع الرعي تستخدم الأغنام أو الخيول أو الماشية كمقاييس للثروة.

وبناءً على ما سبق، فإن الثروات ذات الخصائص المادية الملموسة يمكن قياسها بمقياس المال. أمّا الثروات غير الملموسة، فإن هناك وسائل عديدة أخرى لرصدها وقياسها. ونظراً لأن تركيز التقرير الحالي ينصبُّ على رأس المال البشري، فيمكن النظر لمقياس رأس المال البشري بطريقة دولية مقارنة، عبر النظر لمستوى التعليم والتدريب والصحة وجودة الحياة عموماً. وهذا ما تقوم بقياسه ورصده بعض المؤشرات الدولية، والتي سيأتي ذكرها في موضع تالٍ من هذا التقرير.

2.3 آليات إدارة الثروات الاقتصادية والمحافظة عليها:

حسب التقسيمات السابقة للثروات، يمكن النظر لعملية إدارة الثروات الاقتصادية، باعتبارها الآلية التي يمكن من خلالها المحافظة على هذه الثروات من التآكل، سواءً أكان ذلك بفعل التغيرات والتقلبات الاقتصادية المنتظمة، أو بفعل التغيرات والتقلبات غير المنتظمة، مثل الأزمات التي تحدث في الاقتصادات العالمية والمحلية بين الحين والآخر. ومن المعروف أن آلية إدارة الثروات والمحافظة عليها تنشأ نتيجة وجود ظاهرة الدورات في الاقتصادات الحديثة، والتي تعني التقلب بين النمو والركود، وبين الازدهار والكساد.

وهناك آليات متعددة لإدارة الثروات الوطنية، ومن هذه الآليات ما توضحه النقاط التالية:

- فيما يخص الثروات المادية الملموسة للأفراد والشركات والأمم، فإن التخطيط المالي ومحاسبة النمو هي أبرز آليات إدارة هذه الثروات والمحافظة عليها من مخاطر التآكل والتراجع والتبدد. وهذا التخطيط المالي يقوم حالياً على قواعد وتنظيمات مستقرة، تأخذ في حسبانها عوامل نقدية ومالية، محلية وإقليمية ودولية. فالتضخم على سبيل المثال هو أهم العوامل التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند رسم الخطط المالية، كما أن توقع الأزمات الاقتصادية يجعل التخطيط المالي عالي الحساسية تجاه نوعيات الثروات وطرق الاحتفاظ بها وبدائل الادخار والاستثمار، حتى الاكتناز في ظروف عدم اليقين وغياب الاستقرار.

- وبالنظر أيضاً إلى آليات إدارة الثروات المادية، تظهر آلية الاستثمار خالي المخاطر ضمن أهم الآليات التي تلجأ إليها شركات إدارة الثروات والأصول والبنوك التجارية، وحتى البنوك المركزية على مستوى العالم. وغالباً ما يتم تخصيص جزء رئيسي من قيمة الثروات، وتوظيفها في شكل سندات الخزانة خالية المخاطر التي تمنح عوائد مستقرة، أو توظيفها في شراء الذهب والأراضي والعقارات الآمنة. ودولياً، فإن أذون وسندات الخزانة الأمريكية، والتوسع في اقتناء الذهب، هذان الأمران يمثلان الخيار الأكثر شيوعاً في عالم إدارة الثروات المالية وحمايتها من التآكل بفعل الأزمات الاقتصادية الدولية.

- وفي ظل خاصية التراكم في إدارة الثروات، يظهر مصطلح «ثروة الأجيال» ضمن مصطلحات إدارة الثروات المادية. وهذا المصطلح يشير إلى الأصول المالية التي يتوارثها جيل من عائلةٍ ما، من جيل سابق من نفس العائلة. وهذه الأصول يمكن أن تشمل النقد والأسهم والسندات والاستثمارات الأخرى، بالإضافة إلى العقارات والشركات العائلية. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت إدارة الثروة وانتقالها بين الأجيال نقطة محورية في المناقشات حول التركيز المتزايد للثروة في العديد من بلدان العالم. وفي الولايات المتحدة، أظهر استطلاع أن أكثر من 10% من السكان يمتلكون 76% من ثروة الاقتصاد الأمريكي، في حين أن ما نسبته 50%

لا يمتلكون سوى 1% فقط. وكانت أحد الأسباب الرئيسية لهذا التفاوت هو انتقال الثروة من جيل إلى جيل[4].

وعلى العكس تماما، فإن آليات إدارة الثروات غير الملموسة - مثل رأس المال البشري - في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية، أو في ظروف عدم اليقين، تتمثل في عمليات دعم الاستقرار الوظيفي، و/ أو في توسيع الإنفاق على التعليم والتدريب والتأمين الطبي، أو في تقديم الإعانات بمختلف أنواعها لدعم الدخل الفردي والأسري، وزيادة القدرة على النفاذ للخدمات التي تضمن المحافظة على رأس المال البشري من التدهور. وفي بيئة الأعمال، تشير إدارة رأس المال البشري إلى مجموعة من الأنشطة التي تُحَوِّل وظائف الموارد البشرية التقليدية إلى فرص، وهذه تؤدي بدورها إلى زيادة الكفاءة والفائدة والإيرادات للمنظمات والمؤسسات الربحية وغير الربحية. وبدلاً من حساب تكلفة الحفاظ على الموارد البشرية، تلتزم أنشطة إدارة رأس المال البشري بتعظيم قيمته في العملية الإنتاجية، من خلال الإدارة السليمة والاستثمارات المتنامية في التعليم والتدريب أثناء العمل[5].

ولما كان رأس المال البشري في أي مجتمع يتوزع على القوة العاملة في القطاعين العام والخاص، ويتوزع أيضاً على من هم في مرحلة التجهيز للانضمام لصفوف العمال والدارسين في المؤسسات التعليمية والتدريبية ومعاهد التأهيل الوظيفي المختلفة، فإن الإنفاق على آليات دعم الثروات أصبح يتم تمويله في الاقتصاد الحديث من موازنات الحكومات والشركات، ناهيك بالطبع عن الموازنات الأسرية. ولذلك، فإن آليات المحافظة على رأس المال البشري يمكن رصدها من خلال الوقوف على نسب ومؤشرات الإنفاق على التعليم والتدريب والتوظيف ودعم الإنتاجية، في الموازنات بمختلف أنواعها، وخاصةً خلال فترات الأزمات وما بعدها.

2.4 المكانة الخاصة للثروة البشرية ضمن الثروات الاقتصادية:

بينما يُقر الاقتصاد الحديث أن نشاط الإنتاج يعتمد على أربعة عناصر أساسية، وهي: الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المالية والتنظيم، فإن لرأس المال البشري في العملية الإنتاجية مكانته الخاصة والمتميزة في ظل عملية الإنتاج نفسها؛ فهو وسيلة من ضمن وسائل الإنتاج، وإن كان - في الوقت نفسه أيضاً - غايةً أساسيةً لكل نشاط يتم في الاقتصاد وبيئة الأعمال، أي أن رأس المال البشري يُعتبر وسيلة وغاية في الوقت نفسه. ولذلك، فإن إدارة البشر وآليات المحافظة على رأس المال البشري من المخاطر المختلفة، باتت تحتل موقعاً رائداً في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. كما أن دراسات فهم الكيفية التي تؤثر بها الأزمات الاقتصادية على الثروات البشرية باتت تَتَبَوَّأ هي الأخرى مكانة تنفيذية مهمة ضمن آليات إدارة الثروات الاقتصادية.

ومما يؤكد على الأهمية الخاصة التي يحتلها رأس المال البشري في التنظيمات والترتيبات الدولية، أن مجموعة البنك الدولي قد أَقَرَّتْ مشروع رأس المال البشري باعتباره جهداً عالمياً لتسريع استثمارات أكثر وأفضل في الأفراد؛ من أجل مزيد من العدالة والنمو الاقتصادي. واعتباراً من أواخر العام 2022، تعمل 86 دولة من جميع مستويات الدخل، مع مجموعة البنك الدولي، بشأن مناهج استراتيجية لتحويل نواتج رأس المال البشري لديها. كما يهدف البنك الدولي من ذلك المشروع الدولي إلى زيادة استثمارات رأس المال البشري في المناطق والأقاليم الأكثر احتياجاً، وذلك لتطوير رأس المال البشري في أفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز القوي على تمكين المرأة، والاستفادة من التكنولوجيا، وتسريع الابتكار، والطفولة المبكرة وبناء قدرة الأشخاص الأكثر احتياجاً على الصمود[6].

هذا، ويؤكد البنك الدولي على أهمية رأس المال البشري والثروات البشرية، باعتبارها محور استراتيجيته العالمية للتنمية. ويرى البنك الدولي أن حماية الأفراد، والاستثمار فيهم، يمثل إحدى الطرق الرئيسية الثلاث التي يعمل بها للوصول إلى أهداف البنك، المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان. كما أن المحافظة على رأس المال البشري تتكامل بشكل وثيق مع جهود البنك لتعزيز النمو المستدام والشامل، وبناء المرونة في جميع البلدان النامية تحديداً[7].

2.5 من إدارة الثروات إلى تنميتها:

وتبدو الملاحظة الجوهرية في سياق دراسة آليات إدارة الثروات البشرية في أن أهدافها دائماً لا تقف عن حدود المحافظة على هذه الثروات من التقلبات والأزمات الاقتصادية العارضة والمزمنة؛ بل تمتد هذه الأهداف في كافة دول العالم إلى تنمية رأس المال البشري، وما يحوزه من قدرات ومعارف ومهارات. كما تسعى هذه الإدارة إلى تمكين البشر من الصمود، ليس فقط في مواجهة الأزمات والتغيرات غير المرغوب فيها، بل أيضاً في مواجهة التطورات التكنولوجية، التي باتت هي الأخرى تترك آثاراً بالغة الحدة على البشر، سواءً في المؤسسات أو في الحياة العامة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة سريعاً إلى تأثير التطبيقات التكنولوجية الحديثة على البشر وقدراتهم وإسهاماتهم الاقتصادية.

وكما ورد في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، في إصداره في العام 2019، حول الطبيعة المتغيرة للعمل، يرى البنك الدولي أن حدود المهارات تتحرك بسرعة، مما يتسبّب في جلب الفرص والمخاطر على حد سواء. ويؤكد على أن هناك أدلة متزايدة على أنه ما لم تعزز البلدان رأس مالها البشري، فلن تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، ولن يكون لديها قوة عاملة مستعدة

للوظائف التي تتطلب مهارات عالية في المستقبل، ولن يمكنها أن تنافس بفعالية في الاقتصاد العالمي، إذ تشير الأدلة إلى أن تكلفة التقاعس عن تنمية رأس المال البشري آخذة في الارتفاع[8].

وبالنظر إلى التسارع الشديد في تطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتَعَلُّم الآلة، فإن تأثيراتها العميقة والممتدة على رأس المال البشري تجعل المحافظة على الثروات البشرية - عبر الاستعداد الجيد بالمهارات الحديثة والمتطورة - هي الوسيلة الأكثر نجاعة للحماية من التداعيات السلبية للتكنولوجيا على الثروة البشرية. ولذلك فإن الاستثمار في وسائل تنمية معارف ومهارات البشر، في مواجهة تسارع إحلال الآلة محل العامل البشري في عنابر الإنتاج السلعي وفي دولاب العمل الخدمي، يصبح هو الأساس السليم للانتقال من إدارة الثروات البشرية إلى تنميتها.

كيف تتأثر الثروات البشرية بالأزمات الاقتصادية الدولية؟

منذ الكساد العظيم الذي حدث في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، أصبحت العلاقة بين رأس المال البشري والأزمات الاقتصادية شديدة الوضوح. فعندما يشتد عود الأزمات الاقتصادية، تتراجع قوى الاستثمار والإنتاج والتشغيل والتصدير، ما يعني أن الطلب على العمالة الجديدة والاحتفاظ بالعمالة القائمة يعاني من انتكاسة شديدة. لتصبح المحصلة النهائية أن السوق يعاني من ضخامة في صفوف العمالة الباحثة عن العمل، أو تلك التي انضمت حديثاً إلى هذه الصفوف[9].

وما أشبه اليوم بالبارحة؛ فعندما حدثت أزمة جائحة كوفيد 19 في مطلع العام 2020، وامتدت آثارها إلى حدود العام الجاري 2023، كانت العمالة ورأس المال البشري في مقدمة المتأثرين من شرورها. ولقد تزامن مع أحدث أزمات العالم - وترتب عليها - أنْ تدهور الطلب على رأس المال البشري في الأسواق الدولية، وكثر الحديث حول تسريع الاعتماد على التكنولوجيا في عنابر الإنتاج السلعي والخدمي، وصولاً إلى الزخم الحالي حول ريادة الذكاء الاصطناعي في الإنتاج.

ويعكف هذا الجزء من التقرير البحثي على معرفة كيف يتأثر رأس المال البشري - بأشكاله المختلفة - في ظل الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ليتخذ من ذلك وسيلة لمعرفة أنسب البدائل للمحافظة على رأس المال البشري من تداعيات هذه الأزمات. وبناءً على ذلك، يتناول هذا الجزء أهم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في العقديْن الماضييْن، وأهم التوقعات المستقبلية لهذه الأزمات، ثم دراسة كيف أثرت - ومازالت تؤثر - هذه الأزمات على رأس المال البشري خلال تلك الفترة، وما هي قنوات التأثير التي تتسبّب في تعريض هذه الثروات للمخاطر الاقتصادية المختلفة.

3.1 لمحة عن أزمات القرن الحادي والعشرين وما قبله:

هناك ثلاث أزمات اقتصادية شهيرة عانى منها العالم في القرن الحادي والعشرين. وبينما استهل العالم هذا القرن بخروجه للتوّ من أزمة النمور الآسيوية في العام 1997، فإنه قد عانى من أزمة عاصفة في العام 2008، سُميت حينها بالأزمة المالية العالمية. ثم تلتها أزمة كوفيد 19 في بداية العقد الثالث من القرن الحالي[10]، لتعقبها على الفور أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا. وبينما امتدت تداعيات هذه الأزمة إلى كل بقاع العالم تقريباً، فإن هناك عدة أزمات أخرى - أقل شهرة - حدثت خلال السنوات الثلاثة والعشرين التي مرت من هذا القرن. وعموماً، تُبرز النقاط التالية باختصار أهم ما شهده العالم من أزمات خلال القرن الحالي:

- خلال العامين (2001 - 2002)، شهد اقتصاد الأرجنتين أول أزمة مالية في القرن الحادي والعشرين. وكانت أزمة الاقتصاد الأرجنتيني تدور حول تدهور سريع في قيمة العملة الوطنية؛ نتيجة انكشاف الاقتصاد على المديونية الخارجية، في ظل عجز مزمن ومتفاقم

في ميزان المدفوعات، وعلى إثر ذلك تأثر اقتصاد المنطقة اللاتينية بهذه الأزمة، وعانت هذه المنطقة من تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخروج العديد من الشركات والبنوك الدولية.

- وفي الفترة (2007 - 2009) اشتعلت الأزمة المالية العالمية، باعتبارها أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد اتسمت هذه الأزمة بالعالمية، حيث انتشرت في معظم أنحاء العالم المتقدم، وكان قطاع البنوك عالي الانكشاف أمام الديون في الولايات المتحدة وأوروبا في مهب الريح خلال هذه الأزمة، وخصوصاً الديون المدعومة بالرهن العقاري. وعلى إثر عولمة هذه الأزمة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009 إلى -1.3%، من 2.1% في عام 2008، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي.

- وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حدثت الأزمة المالية الروسية خلال العام 2014، نتيجة الاعتماد المفرط للاقتصاد الروسي على صادرات الطاقة، والتي وصلت إلى درجة أن ما يقرب من نصف عائدات الحكومة الروسية كانت تأتي من صادرات الوقود الأحفوري. وعندما انتكست أسعار النفط العالمية في العام 2014، تدهورت الإيرادات العامة، وتفاقمت الضغوط على ميزان المدفوعات الروسي، ما خلف وراءه أزمة اقتصادية، زادت حدتها مع قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم، مما أدى إلى تعرضها إلى عقوبات اقتصادية من الولايات المتحدة وأوروبا. وتجلت هذه الأزمة في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الروسي في العام 2015 بنسبة 2% تقريباً على أساس سنوي.

- أمّا عن أزمة جائحة كوفيد 19 وتداعياتها الاقتصادية[11]، فإنه مع مطلع العام 2020، وعلى إثر تفشي فيروس كورونا عالمياً، حدث أن أغلقت دول العالم حدودها، بعضها أمام بعض، في محاولة لدرء مخاطر انتشار الفيروس. وكنتيجة مباشرة لهذا الإغلاق العالمي، تراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات، وتوقفت حركة التجارة العالمية بما يشبه حالة الشلل التام، وتراجعت معدلات الاستثمار والتوظيف والإنتاج والتصدير عالمياً، مع ما يعنيه ذلك من توقف شبه كامل لحركة النشاط الاقتصادي عالمياً ومحلياً. وقد استمرت هذه الحالة ما يقرب من العام، لتعود حركة الاقتصاد العالمي ببطء مرة أخرى خلال النصف الأول من العام 2021.

- وفي بدايات العام 2022، وعلى وقع أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، عادت الأزمات لتمسك بخناق الاقتصاد العالمي مرة أخرى، وربما بوتيرة أشد من سابقاتها. فنتيجة لانقطاع سلاسل الإمداد العالمية في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، ومع اتساع رقعة العقوبات الدولية، حدث تقلب شديد في أسعار الطاقة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية، وانتشر التضخم المستورد عالمياً، وشاعت سياسات التشديد النقدي من جانب البنوك المركزية، وارتفعت تكاليف التمويل

والاستثمار، وتراجعت إمكانات التوظيف والتشغيل والإنتاج والتصدير مرة أخرى، وحخل الاقتصاد العالمي في وهدة التراجع المستمر في النمو حتى حدود العام 2023.

وفي ظل ما تلاحظ من تعاقب وتداخل وتشابك أزمات الاقتصاد العالمي خلال الفترة التي انقضت من القرن الحادي والعشرين، على نحو ما أوضحت النقاط السابقة، فقد تلاحظ أيضاً أن رأس المال البشري قد نال نصيب الأسد من التداعيات والتبعات التي خلفتها وراءها هذه الأزمات. وإذا أضيف لذلك ما قامت به - ولم تزل - التكنولوجيا الحديثة من تأثيرات متباينة على رأس المال البشري، في سوق العمل وفي البيئة الاجتماعية المحيطة به، يصبح استكشاف تأثير هذه الأزمات على البشر ذا أهمية خاصة. وفي محاولة لتوضيح هذا الأمر، تسعى النقاط التالية لاستكشاف كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية في رأس المال البشري، والتعرف على سُبُل الوقاية منها.

3.2 كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية في رأس المال البشري:

باستثناءات محدودة، دائما ما تترك الأزمات الاقتصادية تأثيرات سلبية على الغالبية العظمى من مؤشرات الأداء الاقتصادي، وبالأخص تلك المؤشرات وثيقة الصلة بدائرة الأزمة. لكن بغض النظر عن نوعية هذه التأثيرات وعمقها ومداها، فإن رأس المال البشري يتأثر بهذه الأزمات كما يلي:

- عندما تُضْعِفُ الأزمات الاقتصادية قوى العرض والطلب في الاقتصاد، وعندما تتراخى السياسات الاقتصادية إزاء مواجهة الأزمة، يطول أمد الأزمة إلى الدرجة التي تُضْعِفُ حوافز الاستثمار والتوظيف والإنتاج والاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي. وبناءً على ذلك، يتراخى الطلب على العمالة في الأسواق، لترتفع معدلات البطالة بين صفوف القوى العاملة الوطنية، لتتجلى أولى تأثيرات الأزمات الاقتصادية على رأس المال البشري.

- أمّا ثاني التأثيرات التي تتسبب فيها الأزمات الاقتصادية على رأس المال البشري، فيتمثل في تراجع الإيرادات العامة في موازنة الحكومة كنتيجة مباشرة للأزمة، بالقدر الذي يُضعف إمكانات الإنفاق العام بنوعيهما: الجاري والاستثماري. ومع تراجع نوعيْ الإنفاق الحكومي في غمار الأزمة، تتراجع المنافع الاقتصادية التي يجنيها رأس المال البشري من الموازنة العامة، سواء فيما يخص منافع التعليم والتدريب من المؤسسات العامة، أو الطلب الحكومي على التوظيف، ناهيك بالطبع عن تراجع نفقات الدعم والمساندة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للطبقات الأكثر احتياجاً.

- وبينما تترك الأزمات الاقتصادية - المفاجئة والممتدة المفعول - تأثيراً سلبياً بالغاً على موازنات وخطط الشركات والمؤسسات في السوق، فلا يخفى ما لذلك أيضاً من تداعيات

مباشرة على رأس المال البشري في الاقتصاد، سواء المتصل بطريقة مباشرة بأداء هذه الشركات وتلك المؤسسات، أو من خلال تراجع قدراته على استهلاك منتجاتها.

- وفضلاً عن كل ما سبق من تأثيرات مادية ملموسة على رأس المال البشري من جراء الأزمات الاقتصادية، فإن هناك من العوامل النفسية السلبية التي تتركها هذه الأزمات على رأس المال البشري ما يقلل بطرق كثيرة من إنتاجيته، أثناء وبعد هذه الأزمات، لمشاركته في النشاط الاقتصادي. بيد أن هذا النوع من التأثيرات النفسية لا توجد وسيلة دقيقة لقياسه وتقديره مادياً، رغم تطور وسائل رصده في المجتمعات الحديثة.

وكمثال حديث على تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الثروات البشرية، بما في ذلك التأثير على فرص عمل جيدة لهذه الثروات لتساهم بكفاءة وفاعلية في النشاط الاقتصادي، فقد أشار تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية حول توقعات سوق العمل، أن يكون نمو العمالة العالمية بنسبة 1.0% فقط في عام 2023، أي أقل من نصف المستوى في عام 2022. كما توقع أن ترتفع البطالة العالمية بشكل طفيف في عام 2023 بما يعادل 5.8%، وبما يعني أن البطالة العالمية ستظل أعلى بمقدار 16 مليوناً من معيار ما قبل أزمة كوفيد 19، المحدد في عام 2019. كما يضيف التقرير أنه بالإضافة إلى استمرار أزمة البطالة، فإن جودة الوظائف ونمو الإنتاجية تظل مصدر قلق رئيسي عالمياً، حيث إن الإنتاجية ضرورية لمعالجة الأزمات المترابطة في القوة الشرائية والاستدامة البيئية ورفاهية الإنسان، وكذلك باعتبار أن العمل اللائق أمر أساسي للعدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإن تداعيات هذه الأزمة ستُجبر العديد من العمال إلى قبول وظائف أقل جودة وبأجر منخفض، في ظل تراجع الدخل الحقيقي بفعل تفشي التضخم عالمياً[12].

وجدير بالذكر أن كافة التداعيات والتأثيرات السلبية للأزمات، التي عرضت باختصار في النقاط السابقة، تظهر على الثروات البشرية محلياً. لكن بطبيعة الحال، وفي ظل شيوع العولمة الاقتصادية، هناك اتصال وثيق بين اقتصادات العالم شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً. فهل تتأثر الثروات البشرية في إحدى الوجهات الدولية بما يحدث من أزمات في الوجهات الأخرى؟ وكيف يحدث ذلك في سياق اقتصاد عالمي معولم؟

3.3 القنوات الدولية لانتقال أثر الأزمات الاقتصادية على الثروة البشرية:

لقد باتت العولمة الاقتصادية حقيقة يمكن رصدها بسهولة في مجريات النشاط الاقتصادي محلياً ودولياً. وهذه العولمة لا تقتصر على تنميط وتوحيد أساليب الإنتاج والاستهلاك بصورة عابرة للحدود القطرية فحسب؛ لكنها عولمة للأزمات الاقتصادية نتيجة الترابط الشديد والتشابك المستمر

لاقتصادات العالم. وإزاء هذه الحالة، يمكن الوصول إلى قنوات تأثير الأزمات العالمية على الثروات البشرية من خلال ما يأتي:

- إن قناة التجارة الدولية والتشابك بين سلاسل الإمداد العالمي توضح كيف يمكن انتقال أثر الأزمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، أو حتى من قارة إلى أخرى. فحدوث أزمةٍ اقتصاديةٍ ما، في اقتصاد دولةٍ ما، خلال فترة زمنية معينة، كفيل بحد ذاته لأن يجعل التأثيرات السلبية تتداعى على هذا الاقتصاد، دون أن تقف عند حدوده الجغرافية. فنتيجة لترابط هذا الاقتصاد - عبر قنوات التجارة - مع الاقتصادات الدولية، فإن العرض والطلب في هذه الاقتصادات يتأثر بنفس درجة ترابطه مع هذا الاقتصاد المريض. وعليه، فإن الحديث عن تأثر رأس المال البشري - في الاقتصاد المتشابك مع اقتصاد الأزمة - يصبح حديثاً ذا معنى سهل وواضح، إذ إن تراجع صادرات اقتصادٍ ما لاقتصاد آخر، يعني تردي أنشطة الاقتصاد الآخر التي تعتمد على الاستيراد من الاقتصاد المصاب بالأزمة. وهكذا تنتقل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، وتصيب رأس المال البشري في بقاع جغرافية بعيدة عن مركز حدوث الأزمة. وخير مثال وأقربه على ذلك ما شهده العالم مؤخراً، فقد عانت الثروات البشرية في شمال أفريقيا من تداعيات سلبية بالغة السوء نتيجة وقوع الحرب الروسية الأوكرانية، بسبب توقف وتدهور حركة التجارة في البحر الأسود.

- وبالمثل، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يمارس نفس التأثيرات - وربما أسرع وأكثر عمقاً - التي تمارسها التجارة الدولية على نقل تداعيات الأزمات الاقتصادية على الثروات البشرية بين دول العالم. ويمكن الرجوع بالذاكرة سريعاً لما شهده الاقتصاد العالمي من أزمة النمو الآسيوية في نهاية القرن العشرين، من تأثيرات بالغة الحدة على رأس المال البشري في شرق آسيا، بفعل تحركات رأس المال الدولي من وإلى هذه الأسواق. فانتشار البطالة كان القدر المحتوم لهذه الأزمات المالية. صحيحٌ أن وقع الأزمات المالية قد ينقشع سريعاً وتعود الأمور إلى طبيعتها، لكن ذلك لا يعني أن الثروات البشرية لم تعانِ خلال فترة الأزمة وفي الفترات التي تليها.

- وبعيداً عن القنوات المباشرة التي تخلقها الأزمات الاقتصادية لنقل التداعيات السلبية على الثروات البشرية، فيمكن أن نرى كيف تمارس الابتكارات التكنولوجية الحديثة نفس الدور في التأثير على قدرات رأس المال البشري والثروات البشرية بين اقتصادات العالم المختلفة، إذ إن ظهور ابتكار إنتاجي معين في اقتصادٍ ما، قد يترتب عليه أن تتغير سريعاً طرائق الإنتاج في هذا الاقتصاد، وتؤثر على حظوظ وقدرات رأس المال البشري في ظل الطفرات التكنولوجية، سواء في تأثيرها على قدراته على توليد الدخل، أو في أنماط استهلاكه ومؤشرات جودة الحياة. ويظهر ذلك بوضوح في تطبيقات التحول الرقمي والأشكال الحديثة للسيولة الدولية، في

ظل ابتكار العملات المشفرة، وما تخلقه من أزمات في سوق المال الدولي. وبفعل المحاكاة الإنتاجية، ونتيجة للتشابك المالي بين دول العالم، تتأثر الثروات البشرية في إقليم جغرافي أوسع مع شيوع هذه الابتكارات في ذلك الإقليم، أي أن انتشار التكنولوجيا والابتكارات الإنتاجية والتحول السريع للرقمنة، كل ذلك يمكن أن يخلق قناة إضافية للتأثير، ويولد آلية جديدة لخلق الأزمات العابرة للحدود والمؤثرة على الثروات البشرية عالمياً.

- وبلا شك، يلعب المناخ وأزماته المستجدة دوراً شديد الوضوح في نقل تداعيات الأزمات الاقتصادية بين دول العالم وقاراته المختلفة. فزيادة الانبعاثات من الغازات الضارة بالبيئة، والتي تحدث بسبب التصنيع الكثيف في أحد الأقطار الدولية، يؤدي إلى تراكم هذه الغازات عالمياً، للدرجة التي تظهر معها الظروف المناخية المتطرفة في أقاليم قد تبعد كثيراً عن مكان تولُّد هذه الانبعاثات. ونتيجة للظروف المناخية المتطرفة، تتراجع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عالمياً، وتتردى مؤشرات الصحة للثروات البشرية في بقاع دولية عديدة. ومن الطبيعي أن تتأثر الدول الأقل دخلاً بهذه التداعيات على ثرواتها البشرية أكثر من غيرها، في ظل محدودية قدرات قطاعها الطبي.

وإذا كان من الواضح أن هناك قنوات دولية كفيلة بنقل وتوزيع تداعيات الأزمات الاقتصادية على الثروات البشرية في وجهات عالمية متنوعة، فإنه بالتأكيد هناك آليات يمكن الاعتماد عليها للوقاية من هذه الأزمات وتأثيراتها على الثروات البشرية.

3.4 كيف يمكن الوقاية من تأثير أزمات الاقتصاد العالمي على الثروات البشرية؟

في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية، يعلم الباحثون أنه من البديهي أن تتوزع آليات الوقاية من التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على البشر، بين الآليات الفُطرية داخل كل اقتصاد، وبين الآليات والترتيبات الإقليمية والدولية. فأمّا ما يُتاح للاقتصاد محلياً من آليات، فهي تدور حول الدور الحكومي المساند للثروات البشرية، قبل وخلال وبعد حدوث الأزمات، إذ يجب أن تتوافر مراكز للإنذار المبكر من حدوث الأزمات، كما يتعين أن تتوافر خطط متطورة للتدخل أثناء وبعد حدوث هذه الأزمات للمساندة العاجلة لرأس المال البشري. لكن يظل التحدي الرئيسي أمام فاعلية هذا التدخل المساند للثروات البشرية - قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمات - هو وجود الخطط الكفؤة وتوافر التمويل الكافي. فبدونهما، سيكون من الصعب وقف التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية على رأس المال البشري.

وبالنسبة للترتيبات الدولية المساندة للثروات البشرية في غمار الأزمات الاقتصادية الدولية، يمكن

تجارب دولية رائدة في إدارة الثروات البشرية

تسليط الضوء على دور المنظمات الاقتصادية الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، في دعم رأس المال البشري، أو في إضعاف دوره في غمار هذه الأزمات. ذلك أنه عندما يتدفق الدعم النقدي والفني والمؤسسي بين دول العالم بطريقة غير مشروطة، تزداد قدرة هذه الآليات والترتيبات الدولية على مواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية الدولية على الثروات البشرية. غير أنه في حالات وتجارب دولية عديدة، يحدث أن يتدفق الدعم الدولي من المنظمات الدولية بشكل مشروط. وهذه الشروط قد تتسبب في إضعاف فاعلية هذا الدعم في مساندة الثروات البشرية في غمار الأزمات. ومن ثم، فإن إعادة النظر في برامج الدعم الدولي - لا سيّما في الشروط المصاحبة لها - تصبح متطلباً أساسياً لكي تزداد فاعلية الترتيبات الدولية لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية على الثروات البشرية في اقتصادات العالم المختلفة، وخصوصاً في الاقتصادات الأقل دخلاً.

يتناول هذا الجزء بالعرض والتحليل دروساً من أبرز التجارب الدولية في إدارة رأس المال البشري، مع استهداف تجارب الصين وسنغافورة والبرازيل. وبهدف استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تحديد أبرز الآليات المتطورة لإدارة الثروات البشرية، لا سيّما في ظل الأزمات الاقتصادية المختلفة، ستقوم هذه الدراسة بتحليل مؤشرات البيانات ونتائج التقارير الدولية، التي استعرضت تجارب هذه الدول في حقول رأس المال البشري والثروات البشرية بمؤشراتها المختلفة، وتحديداً مؤشرات الإنفاق على التعليم والصحة، وانعكاسات ذلك على تطور مؤشر رأس المال البشري. كما ستنظر فيما تقدمه بعض منصات البيانات بشأن المقارنة الإجمالية للمؤشرات المتصلة برأس المال البشري في هذه التجارب.

4.1 مؤشرات تجربة الصين في دعم الثروات البشرية:

تُعتبر التجربة الصينية رائدة في دعم رأس المال البشري والمحافظة على الثروات البشرية، نظراً لضخامة عدد سكانها، باعتبارها الأكثر سكاناً على مستوى العالم. وفيما يلي جدول يوضح أهم التطورات التي حدثت في مؤشرات دعم رأس المال البشري في اقتصاد الصين خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. وقد تم جمع بيانات هذا الجدول من موقع مؤشرات التنمية العالمية التي يرصدها ويصدرها البنك الدولي من مصادرها المتخصصة، سواء من منظمة العمل الدولية، أو من تقارير التنمية البشرية الدولية في إصداراتها المختلفة.

وتثبت بيانات الجدول التالي عدة حقائق أساسية حول التطور الذي شهده الاقتصاد الصيني في سبيل ترقية رأسماله البشري، والمحافظة على الثروة البشرية، من خلال التعليم والتدريب، ودعم الصحة، والوقاية - المانعة واللاحقة - من الأزمات المختلفة، حيث:

جدول رقم (1): تطور مؤشرات دعم رأس المال البشري في الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2000-2022*

بيان/ سنوات مختارة		2000	2005	2010	2017	2020	2022 & 2021
مؤشرات الإنفاق على التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي	-	9.5%	14.9%	11.5%	10.5%	-
	الالتحاق بالتعليم العالي كنسبة من الإجمالي	7.5%	19%	24.1%	49%	58.4%	63.6%
مؤشرات الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج	0.9%	1.3%	2.1%	2.8%	3%	-
	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	6%	7.4%	8.7%	8.8%	8.4%	-
	حصة الحكومة من الإنفاق الجاري على الصحة	21.9%	32.7%	51.9%	56.6%	54.7%	-
مؤشرات البطالة	معدل البطالة الإجمالي	3.2%	4.5%	4.5%	4.4%	5%	4.8%
	معدل بطالة الإناث	2.8%	3.9%	3.9%	3.8%	4.3%	4.2%
مؤشر رأس المال البشري		-	-	-	0.67	0.65	-

* مصدر بيانات الجدول هو مؤشرات البنك الدولي في موقع البنك على الإنترنت في الرابط التالي:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

- في سياق أهمية التعليم العام لدعم قدرات ومعارف ومهارات رأس المال البشري[13]، فقد زادت نفقات الحكومة العامة على التعليم في الصين، منسوبة إلى إجمالي الإنفاق، وزادت على عُشر الإنفاق العام في العام 2020، كما بلغ المتوسط العام لهذا الإنفاق في العقدين الأخيرين نحو 12% من الإنفاق العام.

- لكن الإنجاز الأهم في دعم رأس المال البشري والمحافظة على ثروات سكان الصين قد تجلى في تسارع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المقيدين بالدراسة، إذ ارتفعت إلى نحو 63.6% في العام 2021، بعدما كانت نحو 7.5% فقط في العام 2000.

- وقد انعكس هذا الاهتمام التعليمي في تحفيز الطلب على العمالة في سوق الصين، حيث كانت نسبة البطالة تبلغ نحو 4.8% من القوة العاملة في العام 2022، وهو معدل متميز في إطار دولي مقارن. كما يُلاحظ أن الازدهار التعليمي للإناث قد انعكس في تراجع البطالة بين صفوف الإناث في سوق العمل، ليقل عن معدل البطالة الإجمالي؛ وهو ما يعني أنه نمو احتوائي وداعم لازدهار دور النساء وتحقيق التنوع السكاني في الأداء الاقتصادي.

- وفيما يخص الإنفاق على الصحة، فقد زادت نفقات الحكومة الصينية على الصحة لتصل إلى نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 8.4% من الإنفاق العام في العام 2020، مرتفعة من أقل من 1%، و6% على الترتيب، في العام 2000.

- وفيما يعكس تعاظم دور القطاع العام الصحي في الاقتصاد الصيني، وبما يعني تحفيز الحكومة لهذا الدور المفيد في المحافظة على الثروات البشرية، زادت أهمية الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الإنفاق الجاري على الصحة في الصين، من نحو 21.9% إلى 54.7% بين عامي 2000 و2020.

وفي ظل التطورات الإيجابية السابقة، يتأكد أن الجهود الحكومية الصينية لدعم الإنفاق على التعليم والصحة قد جعلت مؤشر رأس المال البشري الصيني يدور حول معدل يتفوق على المتوسط العالمي، وذلك رغم ضخامة عدد السكان في هذا الاقتصاد. فقد وصل مؤشر رأس المال البشري إلى نحو 0.65 في رتبة عالمية فوق المتوسطة[14].

4.2 مؤشرات تجربة سنغافورة في دعم الثروات البشرية:

تُعدُّ تجربة سنغافورة من التجارب الرائدة دولياً في دعم رأس المال البشري والمحافظة على الثروات البشرية، نظراً لتطور مؤشرات رأس المال البشري فيها خلال العقود الماضية. وفيما يلي جدول يوضح

أهم التطورات التي حدثت في مؤشرات دعم رأس المال البشري في اقتصاد سنغافورة، خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. وتوضح النقاط التالية بعض الملاحظات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في استخلاص الدروس المستفادة في مجال دعم رأس المال البشري والمحافظة على الثروات البشرية من المخاطر والأزمات الاقتصادية الدولية المتعاقبة. والملاحظات هي:

جدول رقم (2): تطور مؤشرات دعم رأس المال البشري في الاقتصاد السنغافوري خلال الفترة 2000-2022*

بيان/ سنوات مختارة		2000	2005	2010	2017	2020	2022 & 2021
مؤشرات الإنفاق على التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي	20.3%	22.2%	18.5%	20%	11.9%	13.2%
	الالتحاق بالتعليم العالي كنسبة من الإجمالي	-	-	-	84.7%	93.1%	-
مؤشرات الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج	1.2%	1%	1.1%	2.1%	3.1%	-
	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	7.3%	7.8%	10.9%	15.3%	13.2%	-
	حصة الحكومة من الإنفاق الجاري على الصحة	36.3%	32.9%	35.8%	48.2%	52.4%	-

مؤشرات البطالة	معدل البطالة الإجمالي	3.7%	5.5%	4.12%	4.2%	4.1%	2.7%
	معدل بطالة الإناث	3.4%	6%	4.4%	4.4%	4.3%	2.9%
مؤشر رأس المال البشري		-	-	0.84	0.88	0.87	-

* مصدر بيانات الجدول هو مؤشرات البنك الدولي في موقع البنك على الإنترنت في الرابط التالي:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

- في ظل أهمية التعليم العام لدعم قدرات ومعارف ومهارات رأس المال البشري، فقد حققت سنغافورة الريادة الدولية في نسبة الإنفاق على التعليم لإجمالي الإنفاق العام، وزادت على خُمس الإنفاق العام في المتوسط في العقدين الأخيرين، كما وصلت إلى نحو 13.2% في العام 2022.

- وانعكست هذه الضخامة في الإنفاق العام على وصول نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المقيدين بالدراسة لترتفع إلى نحو 93.1% في العام 2020، وبما يعني أن الغالبية العظمى من المتعلمين في سنغافورة يحصلون على تعليم جامعي. وفي ظل هذا التفوق الدولي، تراجع معدل البطالة الإجمالي إلى نحو 2.7% رغم ما يعاني منه العالم حالياً من مشكلات الركود التضخمي. كما أن تأثر معدلات البطالة بأزمة كوفيد 19 في سنغافورة كان في أضيق الحدود، إذ وصل هذا المعدل إلى نحو 4.1% فقط. وفي ذات السياق يُلاحظ أن البطالة في صفوف الإناث تتقارب مع نظيراتها الإجمالية، فيما يؤكد كفاءة سياسات التوظيف الاحتوائي النابع من سياسات حماية رأس المال البشري.

- وفيما يخص الإنفاق على الصحة، فقد زادت نفقات الحكومة في سنغافورة على الصحة لتصل إلى نحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 13.2% من الإنفاق العام في العام 2020، مرتفعة من أقل من 1.2% و7.3% على الترتيب في العام 2000. وهذا المعدل يتفوق على أوضاع تجربة الصين السابق عرضها.

- وبالتشابه مع التجربة الصينية، فإن إسهام القطاع العام الصحي في الاقتصاد السنغافوري للمحافظة على الثروات البشرية من مخاطر الأمراض المختلفة في ظروف الأوبئة قد ارتفع من نحو 36.3% إلى 52.4% بين عامي 2000 و2020. وتؤيد هذه البيانات أيضاً القدرات

المرتفعة للقطاع الخاص الصحي في سنغافورة لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو المحافظة على الثروات البشرية.

ومما ينبغي الإشارة إليه، والإشادة به، أن الريادة السابقة للتعليم والتدريب والتشغيل والإنفاق الصحي في سنغافورة قد جعلت مؤشر رأس المال البشري فيها يدور حول معدل ينافس على الصدارة العالمية؛ إذ وصل مؤشر رأس المال البشري إلى نحو 0.84 وارتفع إلى نحو 0.88 في العام 2020، في رتبة عالمية شديدة التقدم.

4.3 مؤشرات تجربة البرازيل في دعم الثروات البشرية:

إن تجربة البرازيل تُعدُّ هي الأخرى من التجارب الرائدة في قارة أمريكا اللاتينية، وفي العالم بأسره، لا سيّما أنها تقع ضمن تجمع العشرين G20الأعلى إنتاجاً دولياً[15]، كما أنها قدمت تجربة مهمة في دعم رأس المال البشري والمحافظة على الثروات البشرية، من خلال تطور مؤشرات رأس المال البشري فيها خلال العقود الماضية، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات التي اعتمدتها في السياسات التعليمية والاجتماعية والصحية ودعم رأس المال البشري، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وفيما يلي جدول يوضح أهم التطورات التي حدثت في مؤشرات دعم رأس المال البشري في اقتصاد البرازيل خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

جدول رقم (3): تطور مؤشرات دعم رأس المال البشري في الاقتصاد البرازيلي خلال الفترة 2000-2022*

بيان/ سنوات مختارة		2000	2005	2010	2017	2020	2022 & 2021
مؤشرات الإنفاق على التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي	11.4%	11.2%	14.1%	16.5%	15.9% (2019)	-
	الالتحاق بالتعليم العالي كنسبة من الإجمالي	-	25.9%	43.4% (2011)	51.5%	54.5%	-

مؤشرات الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج	3.4%	3.3%	3.5%	3.9%	4.6%	-
	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	10%	8.4%	8.9%	10.3%	10.7%	-
	حصة الحكومة من الإنفاق الجاري على الصحة	41.6%	41.6%	45%	41.7%	44.7%	-
مؤشرات البطالة	معدل البطالة الإجمالي	10.5%	10.5%	8%	12.9%	13.9%	9.4%
	معدل بطالة الإناث	13.7%	13.9%	10.9%	15%	16.5%	11.8%
مؤشر رأس المال البشري		-	-	0.53	0.56	0.55	-

* مصدر بيانات الجدول هو مؤشرات البنك الدولي في موقع البنك على الإنترنت في الرابط التالي:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

- في ظل أهمية التعليم العام لدعم قدرات ومعارف ومهارات رأس المال البشري، فقد حققت البرازيل تطوراً ملحوظاً، وإن كان يقل عما حققته سنغافورة في نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام، إذ وصلت إلى نحو 14% من الإنفاق العام في المتوسط في العقدين الأخيرين، كما وصلت إلى نحو 16% في العام 2019. وهو ما يتماشى مع السياسات الداعمة والمحفزة للالتحاق بالتعليم الابتدائي ومنع التسرب من منظومة التعليم الأساسي.
- وقد ترتب على هذا النمو في الإنفاق العام أن زادت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي المقيدين بالدراسة، لترتفع إلى نحو 54.5% في العام 2020، أي أن نصف المتعلمين في البرازيل يحصلون حالياً على تعليم جامعي. وفي ضوء هذه النسبة المتوسطة، وصلت معدلات البطالة الإجمالية إلى نحو 9.4% في عام 2022، نتيجة حساسية الاقتصاد البرازيلي،

وتأثره بمشكلات الركود التضخمي العالمية. كما أن تأثر معدلات البطالة بأزمة كوفيد 19 كان ملحوظاً عندما وصل هذا المعدل إلى نحو 13.9% في العام 2020. يُلاحظ كذلك أن البطالة في صفوف الإناث تزيد على نظيراتها من المعدلات الإجمالية، الأمر الذي يدل على محدودية كفاءة سياسات التوظيف الاحتوائي النابع من سياسات حماية رأس المال البشري.

- وفيما يخص الإنفاق على الصحة، فقد كانت معدلات الاقتصاد البرازيلي متوسطة الأداء مقارنة بتجربتيْ الصين وسنغافورة، حيث ارتفعت نفقات الحكومة في البرازيل على الصحة لتصل إلى نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 10.7% من الإنفاق العام في العام 2020، مرتفعة من 3.4% و10% على الترتيب في العام 2000. أي أنه يوجد بطءٌ ملحوظ في معدل التوسع في الإنفاق العام الحكومي خلال العقدين الماضيين في الاقتصاد البرازيلي.
- كما أن إسهام القطاع العام الصحي في الاقتصاد البرازيلي يقل عن نظيريْه في كل من الصين وسنغافورة، حيث زادت زيادة محدودة من 41.6% إلى 44.7% بين عامي 2000 و2020. وتؤيد هذه البيانات أيضاً القدرات المتوسطة للقطاع العام الصحي في تحقيق هدف المحافظة على الثروات البشرية في البرازيل وحمايتها من مخاطر الأزمات الاقتصادية.

وفي ضوء هذه النتائج، فإن الأداء البرازيلي المعروض سابقا في مؤشرات التعليم والتدريب والتشغيل والإنفاق الصحي، قد جعل مؤشر رأس المال البشري فيها يدور حول معدل متوسط عالمياً؛ إذ وصل مؤشر رأس المال البشري إلى نحو 0.55 في عام 2020، مرتفعاً من 0.53 في العام 2010.

4.4 الدروس المستخلصة من التجارب الدولية في المحافظة على الثروات البشرية:

في ضوء ما تم عرضه من مؤشرات حول أداء الاقتصاد الصيني والسنغافوري والبرازيلي، فيما يخص جزئية رأس المال البشري، وما يتصل بها من مؤشرات فرعية، وفي ظل وجود بعض من التباين والتشابه والتقارب في هذه المؤشرات خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، نشير فيما يلي إلى عدة ملاحظات عامة، في شكل دروس دولية يمكن استخلاصها من هذه التجارب ضمن مساعي التقرير البحثي؛ من أجل استخلاص أبرز الدروس التي تقدمها التجارب الدولية في مساعي المحافظة على الثروات البشرية من أخطار الأزمات الاقتصادية المتلاحقة في العالم المعاصر. وتتمثل هذه الدروس فما يلي:

- يُعَدُّ الإنفاق على التعليم والتدريب هو الحصانة رقم واحد للثروات البشرية من مخاطر الأزمات

الاقتصادية؛ لأن هذا الاستثمار في البشر يترتب عليه زيادة قدراتهم على مواكبة التطورات التي تحدث في الاقتصاد، وزيادة ما لديهم من مهارات للتغلب أو التكيف أو مقاومة المستجدات التي تتسبّب فيها هذه الأزمات.

- ولقد تبين من متابعة الدروس الدولية أن دعم التشغيل والتوظيف يُعتبر نتيجة طويلة الأجل من نتائج الإنفاق المستمر على التعليم والتدريب من قِبَل الحكومات ومؤسساتها. ولذلك، فإن قدرة السكان في قوة العمل، في مقاومة الضغوط التي تخلقها الأزمات الدولية، تجعل الثروات البشرية أقل تأثراً بهذه الأزمات، كما تساعدهم في تطوير خبرات تراكمية لمواجهة الأزمات المستقبلية بطريقة ملائمة.

- وفي ظل التجربة التي مر بها العالم في أزمة كوفيد 19، ونتيجة لتفاقم الضغط على البنية الأساسية للقطاع الصحي الدولي، فإن الإنفاق الجاري والاستثماري على الصحة السكانية من قِبَل الحكومات يُعَدُّ وسيلة إلى غاية أشمل، وهي المحافظة على الثروات البشرية عندما تشتد الأزمات العابرة للحدود، مثل أزمات الأوبئة السيارة والجوائح.

- ولعل من أبرز الدروس المستخلصة من تجارب الدول المعروضة آنفاً، أن دور القطاع الخاص الوطني له أهمية قصوى في الوصول إلى مستويات مرتفعة في مؤشرات رأس المال البشري. فالقطاع الخاص يمارس دوره في التعليم إلى جانب القطاع الحكومي، ويمارس دوره أيضاً في قطاع الصحة. ولكن نجاح هذا الدور المأمول من القطاع الخاص يرتبط بشدة بخطط تأشيرية في الاقتصاد، تراعي التناغم والتكامل بين أدوار القطاعين العام والخاص، وليس المزاحمة السلبية بينهما.

- ومن خلال تحسين قدرات الاقتصاد الوطني الإنتاجية، يمكن أن يعود ذلك على دعم الدخل الوطني والنمو المحقق فيه ونصيب الفرد منه. وفي حال ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، يمكن للاقتصاد أن ينتشل الفقراء من براثن الفقر، مثلما حدث في تجربتيْ الصين والبرازيل، وهو ما يعود مرة أخرى في ارتفاع قدرات السكان على التعليم والإنفاق الصحي، وتتحسن مؤشرات الحفاظ على رأس المال البشري والثروات البشرية من مخاطر الأزمات الاقتصادية الدولية المتكررة.

- ووفق نتائج بعض الدراسات الحديثة المتخصصة حول العلاقة بين رأس المال البشري والثروات البشرية والتنمية الاقتصادية، فإن التركيز على رأس المال البشري - باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي في البلدان النامية – هذا التركيز قد أدى إلى اهتمام مبالغ فيه بالتحصيل الدراسي. وقد ترتب على ذلك أن أحرزت البلدان النامية تقدماً كبيراً في سد الفجوة مع البلدان المتقدمة من حيث التحصيل الدراسي، لا سيّما أن الأبحاث الحديثة أكدت أهمية اكتساب

المهارات المعرفية للنمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تُحَوِّل الانتباه إلى قضايا جودة المدارس. ولكن ينبغي ملاحظة أن البلدان النامية في هذا الإطار كانت أقل نجاحاً في سد الفجوات مع البلدان المتقدمة، أي أنه بدون تحسين جودة المدارس، سوف تجد البلدان النامية صعوبة في تحسين أدائها الاقتصادي على المدى الطويل[16].

وبنظرة عامة، ومن خلال المتابعة الدورية للمؤشرات الدولية بطريقة مقارنة، يمكن للدول أن تحدد مكانتها النسبية - دولياً وإقليمياً - في مؤشر رأس المال البشري في تقرير التنمية البشرية، ومقارنة هذه المكانة بما تنفقه على التعليم والصحة والإنفاق على الدعم الاجتماعي. ومن خلال هذه المقارنة يمكن تحديد مستوى الكفاءة والفاعلية في هذا الإنفاق، والوقوف على أبرز مناطق الخلل في هذا الإنفاق تمهيداً لتطويره، والتَّعلُّم من تجارب الدول الأعلى في مؤشرات التنمية البشرية الدولية.

دراسة حالة رأس المال البشري في دولة الإمارات في ظل الأزمات الاقتصادية الدولية

في هذا الجزء من التقرير، وبالاستفادة من دروس التجارب الدولية السابق عرضها، يتصدى التقرير البحثي الآن لتحديد أبرز ملامح رأس المال البشري الإماراتي، ودور برامج التعليم والتدريب في الحماية من الأزمات الاقتصادية الدولية، مع تسليط الضوء على جهود ودور الدولة في الاقتصاد الإماراتي، من أجل تعزيز مكانة رأس المال البشري، وحماية ثرواته البشرية، في ظل احتدام الأزمات الدولية. وفيما يلي ملخص للمؤشرات الدولية التي توضح أهم التطورات التي حدثت في برامج دعم رأس المال البشري في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في سنوات مختارة، خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

جدول رقم (4): تطور مؤشرات دعم رأس المال البشري في الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة 2000-2022*

بيان/ سنوات مختارة		2000	2005	2010	2017	2020	2022 & 2021
مؤشرات الإنفاق على التعليم	الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي	-	-	-	5.5%	11.7%	-
	نسبة الحاصلين على البكالوريوس	-	-	-	46.5%	-	47.18%
	نسبة الحاصلين على الدكتوراه	-	-	-	0.6%	-	0.88%
	الإلمام بالقراءة والكتابة	-	90%	-	-	-	98.1%
	الالتحاق بالتعليم العالي كنسبة من الإجمالي	-	-	-	-	53.7%	-

مؤشرات الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج	1.6%	1.3%	2.7%	2.2%	3.4%	-
	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	7.5%	8.3%	8.5%	7.3%	10.4%	-
	حصة الحكومة من الإنفاق الجاري على الصحة	68.8%	56.8%	70.8%	54.8%	60.9%	-
مؤشرات البطالة	معدل البطالة الإجمالي	2.2%	3.1%	-	2.4%	3.1%	-
	معدل البطالة بين الشباب	5.4%	7.7%	5.7%	7.1%	14.1%	9.2%
	معدل بطالة الذكور	2.1%	2.5%	1.9%	1.4%	3.9%	1.9%
	معدل بطالة الإناث	2.7%	7.11%	5.9%	7.5%	6.7%	6.4%
مؤشر رأس المال البشري		-	-	0.62	0.65	0.67	-

* مصدر بيانات الجدول هو مؤشرات البنك الدولي في موقع البنك على الإنترنت في الرابط التالي:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

وبالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (4)، يمكن استخلاص الملاحظات التالية على هذا الجدول، والتي توضح الإنجازات المتصلة في مؤشرات الثروات البشرية الإماراتية خلال العقدين الماضيين من القرن الحالي. ويتم تقسيم هذه الملاحظات حسب التطور في مؤشرات الإنفاق على التعليم والصحة، وانعكاساتها على التوظيف والتشغيل، ومؤشرات التنمية البشرية، وتطور الدخل الوطني، ونصيب الفرد منه:

5.1 تطور الإنفاق على التعليم:

- إن أول المؤشرات التي تعكس جهود الدولة في اقتصاد دولة الإمارات لدعم رأس المال البشري في مواجهة الأزمات الاقتصادية، يتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم ضمن الموازنة العامة الإماراتية. وقد لوحظ أن هذا الإنفاق الذي يُستثمر في الثروات البشرية الإماراتية قد تضاعفت نسبته بين عامي 2017 و2020، إذ زادت نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة من 5.5% لتصبح 11.7% خلال تلك الفترة. وهذا يعني وعياً حكومياً بأهمية التعليم في مواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية، وخصوصاً مع التحول السريع في مجال الرقمنة التعليمية وبناء المنصات الرقمية التي ازدهرت في ظل أزمة جائحة كوفيد 19 في العام 2020.

- وللوقوف على جودة الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإماراتي، فيُلاحظ أنه قد ارتفعت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة في السكان من 90% فقط في العام 2005 لتصبح حوالي 98.1% في العام 2022. علماً بأن هذا التحسن في تلك النسبة يرجع في جزء منه إلى زيادة المكون الشبابي في سكان دولة الإمارات، مع تحسن فرص الوصول للتعليم خلال تلك الفترة.

- ومما يؤيد الملاحظة السابقة أن نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في الجامعات الإماراتية قد وصلت إلى 53.7% من إجمالي الملتحقين بالعملية التعليمية في عام 2020، وأن نسبة الحاصلين على البكالوريوس قد زادت من 46.5% في عام 2017 لتصل إلى نسبة 47.1% في عام 2022. أمّا نسبة الحاصلين على الدكتوراه فقد زادت أيضاً من نسبة 0.6% من الملتحقين بالتعليم لتصل إلى 0.88% خلال نفس الفترة.

5.2 تطور التشغيل والتوظيف:

- في ظل الارتباط الوثيق بين كفاءة النظام التعليمي وبين التحسن في مؤشرات التشغيل والتوظيف، ومع نمو الاقتصاد الإماراتي بمعدلات متسارعة أدت إلى زيادة الطلب على العمالة الوطنية في ظل سياسات التوطين المتبعة والحصة المهمة للتوظيف الحكومي المستقر (يمكن تسميته بالتوظيف خالي المخاطر) بالنسبة لإجمالي الوظائف في الاقتصاد، في ظل كل ما سبق، فقد بلغت معدلات البطالة نسبة متدنية في الاقتصاد الإماراتي خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، حيث كانت تبلغ حوالي 2.2% في عام 2000، ولم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية في العام 2009، حيث ظل هذا المعدل عند المستويات الدنيا له، والتي تعكس المعدل الطبيعي للبطالة. وفي عام 2017 وصل هذا

المعدل إلى 2.4%، لكنه ارتفع بنسبة طفيفة مع أزمة جائحة كورونا في عام 2020 حين وصل إلى 3.1% فقط، وهو ما يعني نجاح السياسات الوطنية للتعليم والتدريب والتشغيل في دعم التوظيف في ظل الأزمات، وهو ما يمثل بدوره كفاءة محلية في حماية رأس المال البشري من مخاطر الأزمات الاقتصادية المتكررة.

- ومما يجدر الانتباه إليه أنه عند مقارنة معدل البطالة بين الإناث والذكور، سوف تظهر فجوة بين هذين المعدلين لصالح بطالة الذكور، حيث إن معدل البطالة بين الذكور يقل عن نظيره في الإناث. ولكن هذا الأمر لا يعني بالضرورة وجود سياسات تتحيز ضد توظيف للإناث، فهذا هو عكس الواقع القائم، وإنما يمكن تفسيره بوجود بعض العوامل والمتغيرات - غير الاقتصادية - التي تزيد من البطالة في صفوف الإناث، علماً بأن العمل المنزلي للإناث لا يدخل ضمن المفهوم الضيق للبطالة الذي ترصده المؤشرات الدولية.

5.3 تطور الإنفاق على الصحة:

- وبالنسبة للإنفاق على الصحة، فإن الاقتصاد الإماراتي قد حقق تميزاً وريادةً في هذا الصدد، من خلال رفع معدل الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 1.6% في عام 2000، لتصل حالياً إلى 3.4%، وهو معدل يدور حول المتوسط الدولي المرتفع في الإنفاق على الصحة من جانب الحكومة.

- ونظراً لأن الحكومة تُوَجِّه جزءاً متزايداً من إنفاقها العام في الاقتصاد الإماراتي لصالح الصحة، ولمواكبة الأزمات الاقتصادية والجوائح الدولية والتغلب عليها، فقد وصل هذا الإنفاق إلى 10.4% من الموازنة الحكومية في عام 2020، بعدما كان حوالي 7.5% في عام 2000.

- كما أن الملاحظة الأهم في جانب الإنفاق على الصحة لحماية الثروات البشرية، أن الحكومة الإماراتية تتمتع بالريادة في قطاع الصحة المحلي، حيث تمثل نفقات الحكومة - الجارية والرأسمالية - في هذا القطاع نحو 60.9%، مقابل 39.1% للقطاع الخاص، أي أن الحكومة تتحمل الجانب الأكبر في هذه الأعباء، وهو ما يعني أنها تقدم كافة السُّبُل لحماية رأس المال البشري من مخاطر الجوائح والأمراض، من أجل الحفاظ على الثروات البشرية ومقدراتها بطريقة كفؤة، وبصورة تقلل الأعباء المالية عن الثروة البشرية والسكانية.

5.4 تطور مؤشر رأس المال البشري الإماراتي:

- ونتيجة لما تم إثباته من كفاءة الإنفاق الإماراتي على الصحة والتعليم، فقد تحسنت رتبة الاقتصاد الإماراتي في مؤشرات رأس المال البشري في تقرير التنمية البشرية الدولية، حيث زادت درجة الاقتصاد الإماراتي من 0.62 في عام 2010 لتصبح حوالي 0.67 في عام 2020. وهذا التحسن يعكس تميزاً وتنافسية دولية في دعم رأس المال البشري وحمايته ضد المخاطر غير المتوقعة التي تولدها الأزمات الاقتصادية الدولية.

5.5 تطور الدخل الوطني ونصيب الفرد منه[17]:

- في ظل حساسية الاقتصاد الإماراتي لقطاع التجارة الخارجية، ولا سيّما تجارة النفط وتجارة الخدمات السياحية، فإن سنوات العقدين الماضيين من القرن الحالي تثبت أن تأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - سلباً وإيجاباً - قد يؤثر على قدرة رأس المال البشري في توسيع قدراته الذاتية على مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة. ففي عام 2009، ومع اشتداد الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على حركة التجارة الدولية، نما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سالب -17.15%. لكن كفاءة السياسات التي تلت هذه الأزمة قد ساعدت على عودة الزخم في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما بمعدل موجب مقداره 5.76% في عام 2011، ثم استمر هذا المعدل الموجب في كافة سنوات العقد الثاني تقريباً حتى أواخر عام 2019.

- في ظل أزمة جائحة كورونا وتداعياتها على قطاع التجارة الدولية، فقد عاد النمو السالب لمتوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة -5.73% في عام 2020، وهو ما يعني تأثيراً مؤقتاً على قدرة رأس المال البشري في مواجهة الأزمة. لكن الدعم الحكومي، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتزامنة مع الأزمة، وتسارع تعافي الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك أسهم في إعادة النمو الموجب لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2021-2022، حيث وصل هذا المعدل إلى 6.55% في عام 2022، وهو معدل دولي تنافسي في ظل اشتداد أزمة الركود التضخمي المصاحبة للحرب الروسية الأوكرانية.

- إن الحساسية الملحوظة للنمو في متوسط نصيب الفرد الإماراتي من الدخل أثناء الأزمات الاقتصادية الدولية، وبالتحديد عندما تؤثر هذه الأزمات على حركة التجارة السلعية وأسعار النفط وحركة السياحة والنقل، هذه الحساسية تخلق عدة تحديات، ولكن يمكن التصدي لها بطرق فعالة على نحو ما سيوضح التقرير في الجزء الختامي منه، عند سرد التوصيات

التنفيذية لآليات المحافظة على الثروات البشرية وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة والمتوقعة.

5.6 ملاحظات عامة حول رأس المال البشري الإماراتي في غمار الأزمات الاقتصادية:

- يلاحظ أولاً أن المزيد من تطوير كفاءة الإنفاق العام على التعليم والصحة في دولة الإمارات كان سبباً في المحافظة على رتبة دولة الإمارات في مؤشرات التنمية البشرية الدولية، بل وأسهمت في ترقيتها في عدة تقارير متعاقبة.

- كما يُلاحظ أيضاً أن طبيعة تأثر الثروات البشرية في الاقتصاد الإماراتي بالأزمات الاقتصادية الدولية هي طبيعة قصيرة الأجل، ثم تعود سريعاً إلى وضع التوازن والنمو. وعلى كل حال، فإن سياسات التصدي لهذه التأثيرات السريعة تعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة لأوضاع الاقتصاد الإماراتي حالياً ومستقبلاً، وهي مهمة أيضاً لمزيد من المحافظة على مقدرات الثروات البشرية.

- وينبغي أن يُلاحظ كذلك وجود فجوة في تأثر الثروات البشرية بالأزمات الاقتصادية بين حالتيْ الذكور والإناث، وتحديداً فيما يخص معدلات البطالة بين الفئتين. لكن ذلك قد تفسره متغيرات أخرى بخلاف حجم وكفاءة الإنفاق على المحافظة على الثروات البشرية.

- وتنحصر التأثيرات طويلة الأجل للأزمات الاقتصادية على الثروات البشرية في تغير درجة المرونة والاستجابة لهذه الأزمات مع الوقت. وهذه المرونة يمكن دعمها من خلال الاستمرار في برامج الرقمنة الاقتصادية وتطوير ريادة التكنولوجيا الحديثة وتحفيز الالتحاق بالتعليم الجامعي ليتجاوز المتوسطات الدولية القائمة حالياً في الاقتصاد العالمي.

توصيات تنفيذية لآليات المحافظة على الثروات البشرية وتنميتها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية

انطلاقاً مما خلصت إليه الأجزاء الأربعة من التقرير البحثي، من تحليلات اقتصادية مقارنة حول الثروات البشرية وعلاقتها بالأزمات الاقتصادية، فإن هذا الجزء من التقرير يتضمن أهم التوصيات والمقترحات التنفيذية التي يمكنها أن تعزز تدخلات صناع القرار الاقتصادي الإماراتي؛ لتحقيق مزيد من التهيئة والمحافظة على الثروات البشرية الإماراتية. مع ملاحظة أن هذه التوصيات تقدم سياسات وبدائل اقتصادية تخاطب الأجلين: القصير والطويل، تحقيقاً للأهداف العامة للتقرير البحثي، من أجل ترشيد برامج إدارة الثروات البشرية، وتحديد أنسب البدائل للمحافظة عليها وتنميتها، في ظل استشراف مستقبلي للأزمات والتحديات الاقتصادية العالمية.

6-1 مقترحات الأجل القصير:

- على صعيد بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية، يمكن لتخطيط رأس المال البشري أن يعزز كفاءة الإنفاق العام والخاص في الاقتصاد فيما يُوجَّه للاستثمار في البشر، أي نفقات التعليم والصحة والتهيئة الاجتماعية للسكان. ومن أجل دعم القطاع الخاص للقيام بدوره المنوط به في هذا الصدد، تكون آليات التحفيز المالي الحكومي ذات فاعلية خاصة، ما يعني منح المزيد من التيسيرات الحكومية المقدمة لتحسين بيئة الأعمال الاستثمارية، للتوسع في قطاعيْ الصحة والتعليم من قِبَل القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

- وعلى صعيد الدور الفاعل للحكومة، فإنه يجب تطوير آليات حكومية لتقييم فاعلية وكفاءة الإنفاق العام الجاري على التعليم والصحة، مقارنة بأوجه الإنفاق الجاري الأخرى للحكومة في الموازنة العامة. كما يلعب الإنفاق الجاري على صناديق التهيئة السكانية في حقول الإعلام السكاني والإدارة العامة للشؤون الاجتماعية دوراً في تطوير قدرات وإمكانات الثروة البشرية، لمواجهة الأزمات الاقتصادية ومقاومة أضرارها وأعبائها على موازنات الأسر.

- على صعيد مؤسسات الادخار الوطني، فإن قطاع البنوك وقطاع الصناديق الاجتماعية سيظهر لهما دور إضافي في تقديم سبل الدعم الطارئة خلال فترات الأزمات، إمّا لزيادة أنشطة ريادة الأعمال وتقليل تكاليفها التمويلية، أو لتقديم المنح والتحويلات الطوعية للأسر الأكثر احتياجاً، حال حدوث أو تجدد الأزمات الضارة بموازنة الأسر، لكن ذلك يقتضي تطوير قواعد بيانات دقيقة حول هذه الأسر وحول الأنشطة التي يمكنها تحقيق التكيف والمساندة الاجتماعية في ظل الأزمات الاقتصادية المفاجئة.

- وعلى صعيد الاستدامة، يجب ربط كافة سبل الدعم السريع، المالي والتنظيمي والمؤسسي، بمؤشرات يلتزم بها متلقي الدعم من الجهات الحكومية ذات الصلة. فذلك الربط يكفل أن

تتطور آليات المواجهة للأزمات من قِبَل الثروات البشرية، ويكفل في نفس الوقت ترقية مؤشرات الاستدامة البيئية في الاقتصاد مع الوقت.

- كما أن تهيئة الاقتصاد المحلي لمواكبة مستجدات السياق الدولي، الذي بات أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والبيئية، تعني أن مخاطر الحساسية القائمة في الاقتصاد الإماراتي ستتحسن باستمرار، لتحمي دخول السكان والثروات البشرية في ظل هذه الأزمات الطارئة، لكي تمكنهم هذه الحماية من تطوير قدراتهم، ليتجاوزوا - أو على الأقل - يتكيفوا مع هذه الأزمات في الأجل القصير.

6-2 مقترحات الأجل الطويل:

- إن التخطيط للتنمية البشرية والسكانية، وتهيئة رأس المال البشري، والمحافظة على الثروات البشرية، هي أمور تحتاج بطبيعتها إلى وقت طويل لكي تحقق أهدافها الطويلة. لذلك فإن تطوير هذه الخطط ينطلق من التعلم من دورس التجارب الدولية الناجحة، أو التي أخفقت في الوصول لهذا الهدف. كما أن المتابعة الدورية لمضامين التقارير الدورية التي تقيس الاستعدادات الاقتصادية للتنمية البشرية تفيد فائدة مباشرة في تطوير هذه الخطط مع الزمن.

- يجب النظر إلى الإنفاق على رأس المال البشري والتعليم والتدريب والتكيف المهاري من زاوية السرعة الفائقة لتطور التكنولوجيا وتدخلاتها في الأنشطة الإنتاجية، كما يجب النظر أيضاً إلى أن الارتقاء برأس المال البشري لا يحدث بغير الارتقاء بالأنظمة الصحية وجعلها أكثر كفاءة وأعلى قدرة استيعابية لمواجهة الطوارئ والأزمات الصحية. ومن البديهي أن توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والصحية يستدعي توسعاً مقابلاً في القدرات الاستثمارية للاقتصاد الإماراتي، وهو ما يعود بالأهمية إلى سياسات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجال إنتاج وتطوير الخدمات الاجتماعية في الاقتصاد.

- ولا شك أن مزيداً من سياسات وبرامج توطين التكنولوجيا يعني التوسع في توطين الوظائف المنتجة في الاقتصاد الإماراتي، بغض النظر عن النوع الاجتماعي القائم بالوظيفة، هو من البدائل - متوسطة وطويلة الأجل - لتطوير السياسات التمكينية للثروات البشرية، في مواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات الدولية واسعة الانتشار. كما أن كل تحرك في دعم التكنولوجيا الوطنية وريادتها في مجالات الإنتاج المختلفة يعني تطويراً لسلاسل القيمة الوطنية لرأس المال البشري، وحماية له من الحساسية المفرطة تجاه التقلبات العالمية في التجارة الدولية.

خاتمة الدراسة

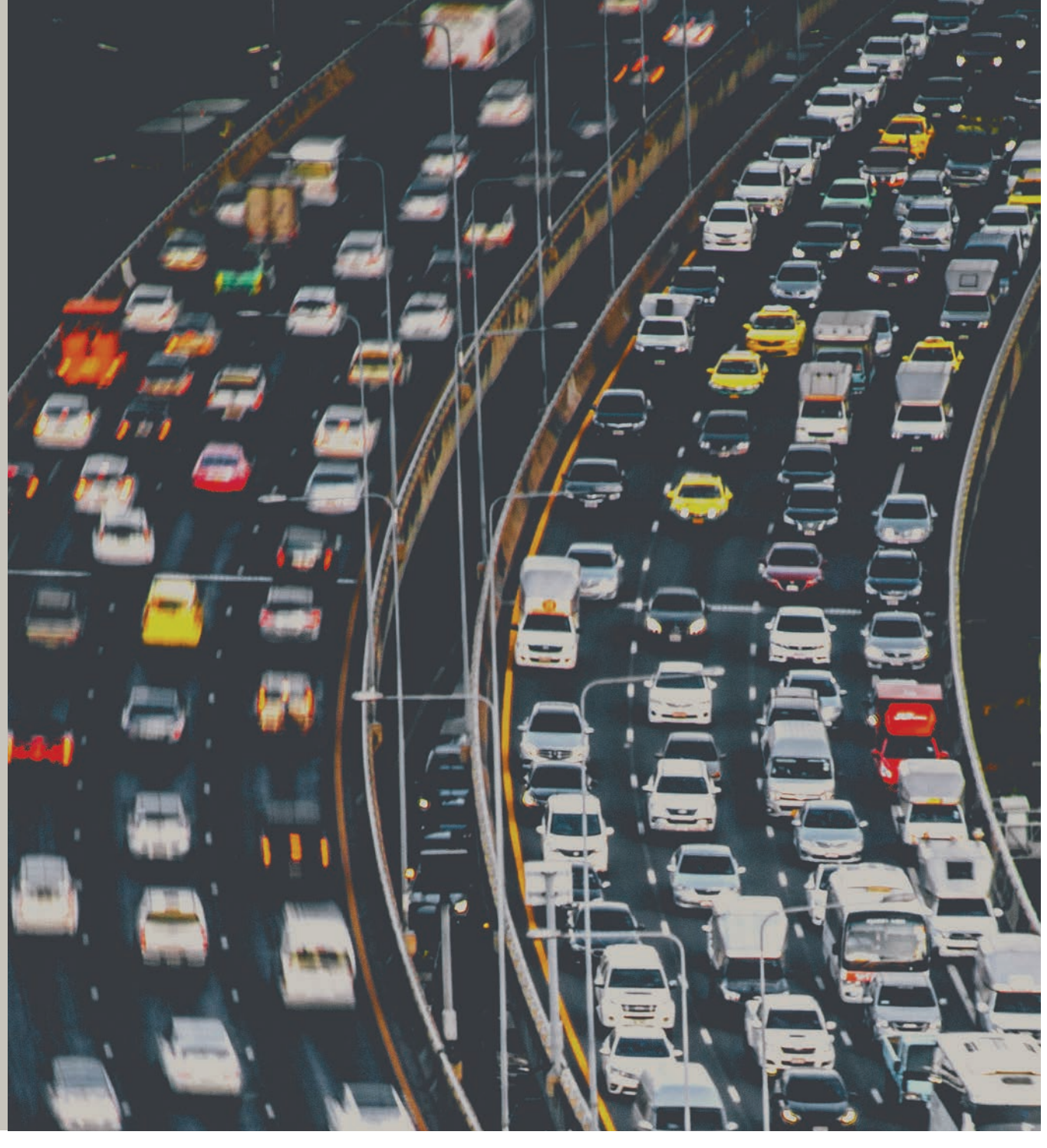

مراجع الدراسة

يتضح من تتابع التحليلات التي قام بها التقرير البحثي أن تنوع وتعدد التداعيات التي يعاني منها رأس المال البشري قد اكتسبت أهمية خاصة ومتزايدة مع تطور وتعمق وتشابك الأزمات الاقتصادية الدولية، ولا سيّما في أعقاب تداعيات أزمة كورونا في العام 2020، وما لحقها من أزمات عالمية في العام 2022، مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وشيوع التضخم والركود والبطالة عالمياً. وقد أثبت مضمون التقرير البحثي أن التعريف الاقتصادي للثروات البشرية يُظهر أن للتعليم والتدريب ودعم القطاع الصحي أثراً بالغ الأهمية على تنميته. كما أثبت أيضاً أن الثروات البشرية شديدةُ التأثر بالأزمات الاقتصادية الدولية، وأنها تقع على خط التماس المباشر مع هذه الأزمات، وأن هناك قنوات عديدة لنقل هذه الآثار على قدرات ومقدرات الثروات البشرية. وقد ثبت ذلك أيضاً من خلال الاطلاع على الخطوط العامة لثلاث تجارب دولية ذات طبيعة خاصة في دعم الثروات البشرية باستراتيجيات وسياسات وطنية رائدة في إدارة الثروات البشرية.

وفي ظل ما نتج عن دراسة حالة رأس المال البشري في دولة الإمارات، بطريقة دولية مقارنة ومرتبطة بالمؤشرات التي تنشرها التقارير الدولية حول رأس المال البشري، فقد توصل التقرير البحثي إلى عدة توصيات تنفيذية على الأجلين - القصير والطويل - لآليات المحافظة على الثروات البشرية وتنميتها إماراتياً في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، والتي دارت حول عدة أصعدة، بداية من تطوير بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية، وتعزيز الدور الفاعل للحكومة، ودعم مؤسسات الادخار الوطني لرأس المال البشري، ومراعاة استراتيجيات وسياسات الاستدامة الوطنية، فضلاً عن تهيئة الاقتصاد المحلي لمواكبة مستجدات السياق الدولي. وقد تمثلت المقترحات على الأجل الطويل في دعم التخطيط الوطني للتنمية البشرية والسكانية، وتهيئة رأس المال البشري، وتطوير العلاقة بين الإنفاق على رأس المال البشري وبين التعليم والتدريب والتكيف المهاري مع المستويات التكنولوجية والرقمية القائمة والمستهدفة، في ظل السرعة الفائقة لتطور التكنولوجيا وتدخلاتها في الأنشطة الإنتاجية، كما تم التطرق للسياسات الفاعلة وبرامج توطين التكنولوجيا الإماراتية، التي تستهدف التوسع في توطين الوظائف المنتجة في الاقتصاد الإماراتي، بغض النظر عن النوع الاجتماعي.

1 Kirk Hamilton and Cameron Hepburn, Wealth, Oxford Review of Economic Policy, Volume 30, Number 1, 2014, pp. 1–20.

2 راجع في ذلك الرابط التالي:
https://www.mckinsey.com/capabilities/people-and-organizational-performance/our-insights/human-capital-at-work-the-value-of-experience

3 راجع في ذلك: تقرير البنك الدولي عن مشروع رأس المال البشري في الرابط التالي:
https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital/brief/the-human-capital-project-frequently-asked-questions

4 انظر الرابط السابق.

5 راجع في ذلك الرابط التالي:
https://www.forbes.com/advisor/business/what-is-human-capital-management/

6 راجع في ذلك: مجموعة البنك الدولي، مشروع رأس المال البشري، موقع البنك الدولي على الإنترنت في الرابط التالي:
https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital/brief/the-human-capital-project-frequently-asked-questions

7 انظر موقع البنك الدولي، نفس الرابط السابق.

8 نفس الرابط السابق

9 راجع في تفاصيل تأثير الأزمات الاقتصادية على مشكلة البطالة عالمياً: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد رقم 226، أكتوبر 1998.

10 راجع «تقرير عن التنمية في العالم 2022»، مجموعة البنك الدولي، في الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis

11 راجع نفس المصدر السابق، تقرير عن التنمية في العالم 2022.

12 راجع في ذلك: منظمة العمل الدولية، تقرير منظمة العمل الدولية حول العمالة والتوقعات الاجتماعية في العالم: اتجاهات 2023، منشور ملخص عنه في الرابط التالي على الإنترنت:
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_865256/lang--en/index.htm

13 Elif DASCI SONME and Necati CEMALOGLU, The Effect of Education as a Component of Human Capital on Economic Growth, Eurasian Journal of Educational Research 93 (2021) 135-164.

14 وفق تقرير التنمية البشرية العالمي، يتم تقدير قيمة المؤشر لكل دولة بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما اقترب المؤشر الخاص برأس المال البشري من الواحد الصحيح، دل ذلك على التقدم في ريادة رأس المال البشري، وفي تهيئة الاقتصاد الوطني للحفاظ على الثروات البشرية من المخاطر الاقتصادية والصحية والاجتماعية محلياً ودولياً. راجع في ذلك: تقرير التنمية البشرية الدولي، أعداد مختلفة.

15 يمثل تجمع دول العشرين الدول الأعلى قيمة في حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل إلى 1.9 تريليون دولار في عام 2022، وفق بيانات البنك الدولي في الرابط التالي:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

16 Eric Hanushek, Economic Growth in Developing Countries: The Role of Human Capital, Stanford University April 2013, internet link: https://hanushek.stanford.edu/sites/default/files/publications/Education%20and%20Economic%20Growth.pdf

17 مصدر بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج واردة في مؤشرات التنمية العالمية في الرابط التالي:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators